

موجز سياسات: العدد السابع  
أكتوبر 2019  
إعداد:  
د. محمد اسماعيل



صندوق النقد العربي  
ARAB MONETARY FUND

## موجز سياسات الاندماج في سلاسل القيمة العالمية

- تنامي أهمية سلاسل القيمة العالمية إلى ما يُشكل حالياً نحو 50 في المائة من حجم التجارة العالمية وفق التقديرات الدولية.
- الاندماج في سلاسل القيمة العالمية ساعد البلدان النامية على تحقيق موجات من النمو المتسارع وخفض الفقر وزيادة الانتاجية.
- ارتفاع نسبة مساهمة بعض الدول العربية مثل تونس، ومصر، والمغرب، والأردن، ولبنان في سلاسل القيمة العالمية.
- اهتمام بعض الدول العربية بتعزيز إدماج الشركات في سلاسل القيمة العالمية كوسيلة لتحقيق هدف التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة والشاملة.
- أهمية تركيز الدول العربية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرتبطة بزيادة الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

### تقديم

في ضوء ما سبق، يهتم هذا العدد من موجز السياسات بإلقاء الضوء على عدد من الجوانب ذات الصلة بسلاسل القيمة العالمية بما يشمل الأساس النظري، والأثر الاقتصادي المرتبط بالاندماج فيها، وتطور سلاسل القيمة العالمية على المستوى الدولي والإقليمي، ويختتم ببعض الانعكاسات على صعيد السياسات لتحسين مستويات اندماج الدول العربية في سلاسل القيمة العالمية.

أشارت الأدبيات الاقتصادية إلى تعريف سلاسل القيمة العالمية بأنها نمط إنتاج موزع على عدد من البلدان، بحيث تخصص كل دولة (أو شركة) في إنتاج جزء معين ولا تقوم بإنتاج المنتج بالكامل لديها<sup>(1)</sup>. كما أن هناك تعريف آخر يشير إلى سلاسل القيمة العالمية بكونها تمثل جميع المراحل والأنشطة التي تقوم بها المؤسسات والمصانع لإنتاج المنتج النهائي وطرحه في الأسواق، ذلك بما يشمل مرحلة التصميم، والإنتاج، والتسويق، والتوزيع وانتهاءً بالخدمات المقدمة في مرحلة ما بعد البيع (الصيانة)<sup>(2)</sup>. وفقاً للتعريف السابق، يتم إنجاز الأنشطة المذكورة بواسطة نفس الشركة أو من خلال عدة شركات، الشكل رقم (1).

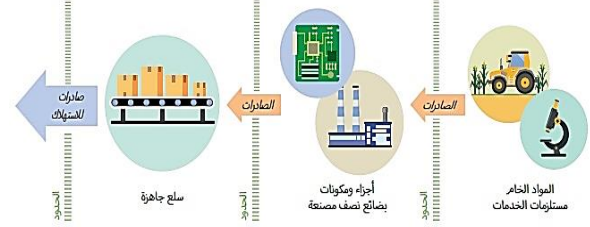
شهدت العقود الثلاثة الأخيرة، اندماج العديد من البلدان في سلاسل القيمة العالمية (Global Value Chain, GVC)، التي تعني بشكل مبسط توزيع خطوات أو مراحل إنتاج سلعة معينة بين أكثر من دولة أو شركة. جاء ذلك كنتيجة لعدد من التغيرات التي شهدتها الاقتصاد العالمي من أهمها:

- (1) ازدياد وتيرة الانفتاح الاقتصادي.
- (2) تراجع تكاليف الشحن والنقل والاتصالات.
- (3) الاستخدام الواسع لشبكة الإنترنت.
- (4) تراجع مستويات الحواجز الجمركية والتجارية.
- (5) اهتمام الدول بتحسين مناخ الأعمال بهدف تشجيع وجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- (6) التطور التقني وزيادة عدد مراحل الإنتاج وتعقدتها.
- (7) ارتفاع مستويات المنافسة المحلية والإقليمية والعالمية.

<sup>2</sup> OECD, (2013). "Interconnected Economies: Benefiting from Global Value Chains – Synthesis Report".

<sup>1</sup> World Bank Group, (2019). "World Development Report 2020: Trading for Development in the Age of Global Value Chains".

## شكل رقم (1) مفهوم سلاسل القيمة العالمية



المصدر: البنك الدولي (2019)، "تقرير عن التنمية في العالم 2020: التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية".

بجانب سلاسل القيمة العالمية، هناك تعريف آخر يتطرق إلى سلاسل القيمة على المستوى الإقليمي والمحلي (3). بالنسبة لسلاسل القيمة الإقليمية، فتعرف بأنها تمثل تجزئة وتوزيع لمختلف مراحل عمليات الإنتاج على مستوى النطاق الإقليمي. في هذا النطاق، يمكن التفرقة ما بين سلاسل القيمة الإقليمية التي تركز على الإنتاج الإقليمي وتستهدف الأسواق الإقليمية، وتلك التي تركز على العمليات الإنتاجية المترابطة إقليمياً والهادفة إلى تغذية الأسواق العالمية.

أما فيما يتعلق بسلاسل القيمة المحلية، فتعرف بأنها جميع المراحل والأنشطة الإنتاجية، بدايةً من مرحلة تصميم المنتج حتى الوصول إلى المنتج في شكله النهائي، التي تتم داخل النطاق الجمركي للدولة.

### سلاسل القيمة العالمية: الأساس النظري

تطرت النظريات الاقتصادية المختلفة إلى موضوع سلاسل القيمة من خلال عدد من النماذج، فعلى سبيل المثال يفسر نموذج ريكاردو قيام التجارة بين الدول على أساس الميزة النسبية والاختلاف في مستوى التقنية، بينما يفترض نموذج هكشر أولين الذي بُني على نموذج ريكاردو أن عنصر التقنية متساوي بين الدول، وأن الميزة النسبية وتخصص البلدان في مراحل التصنيع يتحددان وفقاً للوفرة النسبية لعوامل الإنتاج. لذلك فإن الدولة تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بمزايا نسبية من حيث عوامل الإنتاج أكثر من غيرها من الدول الأخرى، بالتالي ترتفع صادراتها وتزداد تنافسيتها. وهكذا فإن الدولة التي تتمتع بوفرة رأس المال سوف تتخصص في تصدير السلع كثيفة رأس المال، والدولة التي

تتمتع بوفرة الأيدي العاملة سوف تتخصص في تصدير السلع كثيفة العمالة.

كما تعزو النظرية الكلاسيكية الحديثة قيام التجارة بين الدول على أساس اختلاف توافر عناصر الإنتاج والتطور التقني. غير أن هذه النظرية لم تستطع تفسير قيام التجارة بين الاقتصادات المتماثلة في الهياكل الإنتاجية وتوافر عناصر الإنتاج، مثل ارتفاع معدل نمو التجارة بين الدول الصناعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية (4)، خاصة وأن الدول الصناعية تُعتبر شبه متماثلة من حيث الهياكل الإنتاجية وتوافر عناصر الإنتاج. لهذا، حاولت نظرية التجارة الحديثة تفسير التجارة البينية بين الدول الصناعية، بالتركيز على تأثير الاقتصادات ذات الحجم الكبير، واختلاف المنتج، والمنافسة غير الكاملة. انتهت هذه النظرية إلى أن العوائد الكبيرة والمزايدة تُعتبر حافزاً للتخصص في إنتاج سلع أو منتجات بعينها يتمتع الاقتصاد في إنتاجها بميزة نسبية بما يؤدي في النهاية إلى حدوث التجارة بين الاقتصادات حتى لو كان اختلاف الميزة النسبية بينها (5).

من جانب آخر، مكنت ثورة المعلومات والاتصالات التي شهدتها عقد التسعينيات، والتخفيضات الملموسة في التعريفات الجمركية الناتجة عن تحرير التجارة، وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات من اتساع نطاق انتشار سلاسل القيمة، وهو ما يفسر تبني أنماط الإنتاج هذه على المستوى العالمي للاستفادة من التخصص ووفورات الحجم الكبير (6). تُشير بعض الآراء إلى أن سلاسل القيمة العالمية تسمح للدول أن تتجه نحو التصنيع والاندماج في النظام التجاري العالمي، من خلال البدء بالدخول في المراحل الأولية للإنتاج على أن تزيد نسبة المساهمة في المنتج وتتطور تدريجياً. كما أن هذا الأمر يتيح أمام تلك الدول التخصص في إنتاج أجزاء معينة أو الدخول في مرحلة معينة من مراحل الإنتاج في إطار سلاسل القيمة.

وفقاً للتقارير الصادرة عن الأونكتاد، فإن المساهمة في سلاسل القيمة العالمية من الممكن أن تكون مكملة لعملية التصنيع والتغيير الهيكلي، وذلك في ضوء الاستعانة بالإمكانات والموارد الداخلية لتلك الدول. حيث أن قيام دولة معينة بالتصدير من خلال المشاركة في سلاسل القيمة يساهم في خلق فرص إضافية من اكتساب الخبرات وتنمية القدرات والإمكانات المحلية بما يُمكن الدولة من المنافسة عالمياً (7).

<sup>6</sup> UN, (2017) "Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA)", "Transport and connectivity to global value chains".

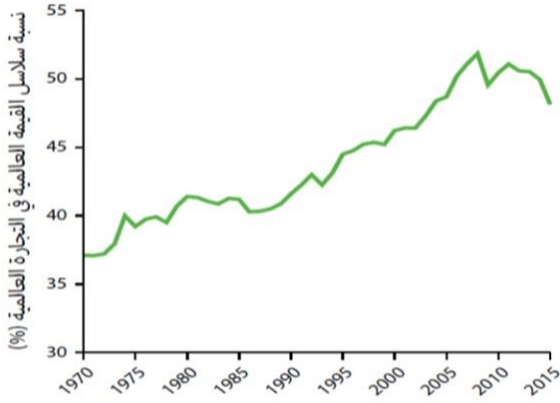
<sup>7</sup> الأمم المتحدة (2017)، "تسخير شبكات الإنتاج الدولية لترسيخ النمو الشامل للجميع والقدرات الإنتاجية المحلية"، اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز البيئة الاقتصادية المواتية على جميع المستويات لدعم التنمية الشاملة للجميع والمستدامة وتعزيز التكامل والتعاون الاقتصاديين، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، لجنة التجارة والتنمية.

<sup>3</sup> عقبة عبد اللاوي وآخرون، (2019). "المشاركة في سلاسل القيمة العالمية كاستراتيجية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

<sup>4</sup> Krugman, P.R. 1990. Rethinking International Trade. Cambridge, MA: MIT Press.

<sup>5</sup> محمد إسماعيل وجمال قاسم، (2012). "تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية"، صندوق النقد العربي.

الشكل (3)  
تطور تجارة سلاسل القيمة العالمية خلال الفترة (1970-2015)



المصادر: فريق إعداد تقرير عن التنمية في العالم (2020)، باستخدام بيانات من قاعدة البيانات (<http://worldmrio.com/>)، جونسون ونوغويرا (2017).

يُشار إلى أن نشاط سلاسل القيمة العالمية كان سبباً رئيساً وراء موجات النمو المسجلة في عدد من البلدان النامية ومحفزاً أساسياً لانخفاض معدلات الفقر في بعض الدول النامية التي تخصصت وانخرطت بشكل أكبر من غيرها في سلاسل القيمة العالمية. فالأرقام تشير إلى أن تلك السلاسل ساهمت في زيادة مساهمة الدول النامية في إجمالي حجم التجارة العالمي ليصل إلى نحو 47.3 في المائة من التجارة الدولية خلال عام 2010، مقارنة مع حوالي 18.5 بالمائة بعام 1990.

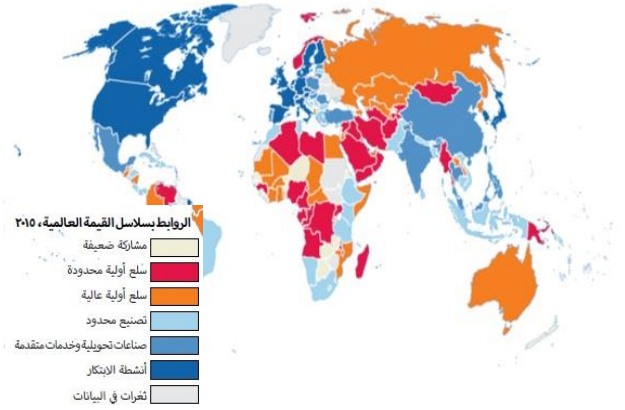
تُعزى المكاسب الاقتصادية للمزيد من الاندماج في سلاسل القيمة العالمية إلى أن زيادة حجم التجارة الدولية في السلع الوسيطة مرتبطة بشكل مباشر بخلق فرص العمل وتوليد الدخل. كما أنه يوفر وسائل للدول لتنمية قدراتها الإنتاجية، وزيادة مستوى تقدم صناعاتها وتنوعها، إضافة إلى أنه يساعد على تعميق التكامل الإقليمي.

من جانبٍ آخر، يعمل الاندماج في سلاسل القيمة العالمية على زيادة مستويات الإنتاجية والدخل، كنتيجة للسمات التي تتميز بها سلاسل القيمة حيث تدعم العلاقة طويلة الأمد التي تنشأ بين الشركات والمؤسسات، إضافة إلى التخصص المفرط في مراحل إنتاج أو مهام محددة.

في هذا الإطار، تشير الدراسات إلى أن زيادة نسبة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بمعدل 10 بالمائة يؤدي إلى زيادة متوسط الإنتاجية بحوالي 1.6 بالمائة، وزيادة نصيب الفرد من

يتركز التوسع المذكور في سلاسل القيمة العالمية جغرافياً في معظم دول أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وكثير من دول آسيا، حيث إن معظم تلك الدول تتركز تجارتها الخارجية في المواد الخام والسلع الأولية، الشكل رقم (2).

الشكل (2)  
الاندماج في سلاسل القيمة العالمية (2015)



المصدر: البنك الدولي (2019)، "تقرير عن التنمية في العالم 2020: التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية".

### تنامي أهمية سلاسل القيمة العالمية وأثرها الاقتصادي

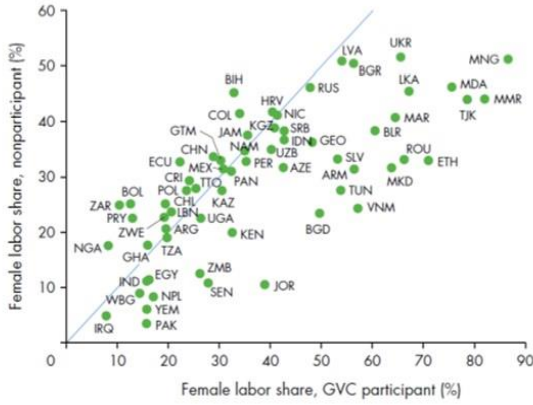
نتيجة للتقدم التقني السريع، الذي شهدته العالم في العقود الثلاثة الأخيرة، شهدت سلاسل القيمة العالمية تطوراً كبيراً. حيث باتت تشكل حالياً نحو 50 في المائة من حجم التجارة العالمية وفق تقديرات البنك الدولي (8).

إلا أن نشاط سلاسل القيمة العالمية قد شهد تراجعاً من حيث الآثار الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية، وذلك بعد معدلات النمو المضطربة المسجلة خلال الفترة (1990-2007). يُعزى هذا التراجع في معدلات نمو تجارة سلاسل القيمة العالمية إلى التباطؤ الذي شهدته أداء الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية بشكل عام. فيما تأثر نموها مؤخراً جراء حالة عدم اليقين التي خلفتها التوترات التجارية وأدت إلى تأجيل خطط الاستثمار وزادت من العوائق أمام حرية التجارة الدولية، الشكل (3).

<sup>8</sup> البنك الدولي، (2019). "تقرير عن التنمية في العالم 2020: التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية".

النساء مقارنة بالشركات الأخرى، مما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الشكل (6).

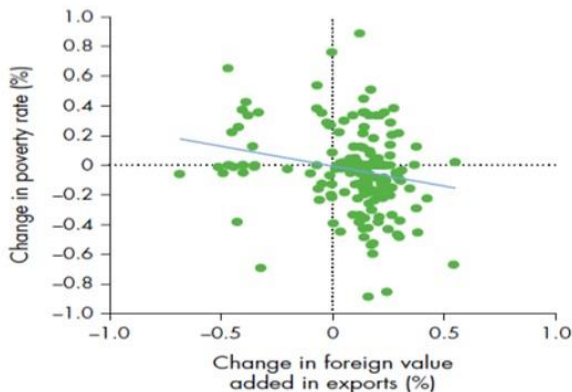
شكل (6)  
الشركات المندمجة في سلاسل القيمة العالمية  
توظف نساء أكثر



Source: Rocha and Winkler (2019). Using data from World Bank's Enterprise Surveys.

كمحصلة للزيادة المحققة في معدلات النمو الخاصة بكل من الدخل والعمالة، فإن الاندماج في سلاسل القيمة العالمية ساعد عدد من الدول النامية ومن بينها الصين على تحقيق خفض ملموس لمعدلات الفقر، ذلك لأن المكاسب المحققة من الاندماج بسلاسل القيمة العالمية تكون أكبر مقارنة بالدول التي تتخرب بشكل أكبر في التجارة التقليدية، الشكل (7).

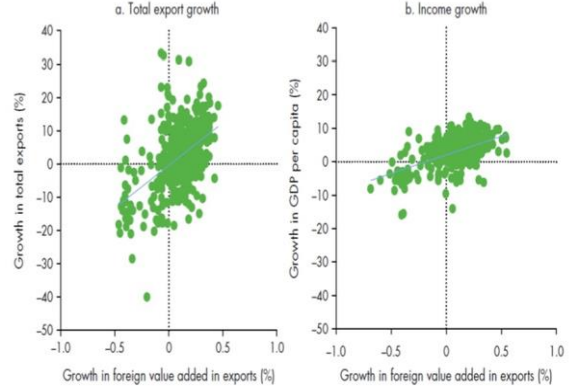
شكل (7)  
المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يعمل  
على خفض مستويات الفقر



Source: WDR 2020 team, using data from Eora world bank's WDI database.

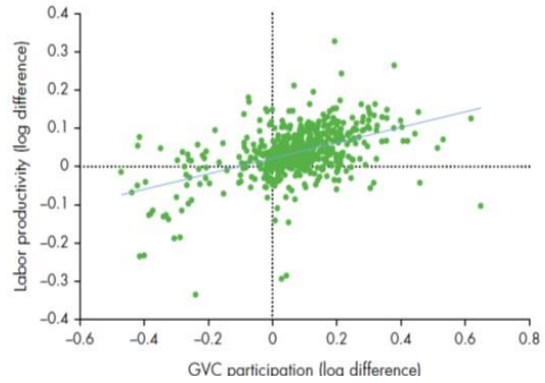
الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 11 و 14 بالمائة، الشكل (4) و (5).

شكل (4)  
ارتباط المشاركة في سلاسل القيمة العالمية مع النمو المحقق في  
مستويات الصادرات والدخل



Source: WDR 2020 team, using data from Eora world bank's WDI database.

شكل (5)  
ارتباط المشاركة في سلاسل القيمة العالمية مع النمو المحقق في  
مستويات الإنتاجية



Source: Constantinescu, Mattoo, and Ruta 2019.

فمن خلال الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، أصبحت الشركات المحلية مرتبطة بصورة كبيرة مع الشركات الأجنبية التي تمتلك المعرفة والتقنية. كما أنه نتيجة التخصص المُفرط في مرحلة معينة من مراحل الإنتاج، لم تعد عملية التصدير تتطلب إتقان عملية الإنتاج بأكملها. بذلك أصبحت الدول تتخصص في عدد معين من مراحل الإنتاج. في ضوء ذلك باتت الشركات، وخاصة في الدول النامية، التي تشارك في سلاسل القيمة العالمية تسجل مستويات أعلى من الإنتاجية، بالتالي تحقيق دخل أكبر مقارنة بالانخراط في التجارة التقليدية. إضافة لذلك، فإن الشركات المندمجة في سلاسل القيمة العالمية تميل إلى توظيف عدد أكبر من

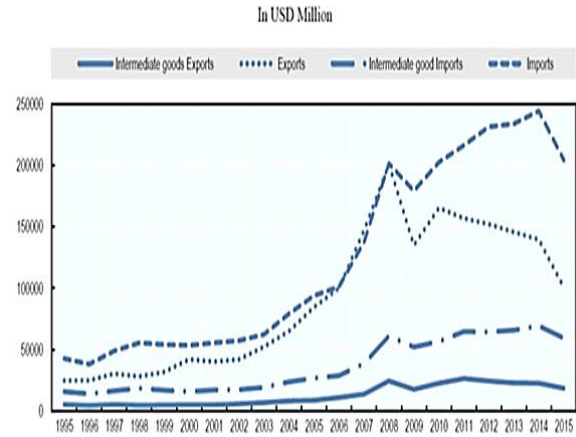
## الدول العربية وسلاسل القيمة العالمية

اهتم عدد من الدراسات في الآونة الأخيرة بتحليل مدى اندماج بعض الدول العربية في سلاسل القيمة العالمية، فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن دول حوض جنوب المتوسط التي تضم كل من الجزائر، وتونس، ومصر، والمغرب، والأردن، ولبنان<sup>(9)</sup> شهدت ارتفاعاً في نسبة مساهمة السلع الوسيطة في إجمالي حجم التجارة (خاصة الصادرات) لتلك الدول خلال العقد الأول من القرن الحالي قبل الركود الذي شهدته خلال الأعوام الأخيرة في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

في هذا الإطار، أصبحت تلك البلدان الوجهة الرئيسية للسلع الوسيطة المنتجة في جنوب شرق آسيا. كما سجلت الصادرات من السلع الوسيطة لهذه الدول نحو 25 بالمائة من إجمالي صادراتها خلال الفترة (2010 - 2015)، ذلك باستثناء الجزائر. بينما بلغت حصة الواردات من السلع الوسيطة نسبة تراوحت بين حوالي 20 و30 في المائة من إجمالي الواردات لهذه الدول، الشكل رقم (8)، و(9).

### الشكل (8)

تطور حجم التجارة في السلع الوسيطة لدول حوض جنوب المتوسط\* خلال الفترة (2015-1995) (مليون دولار)

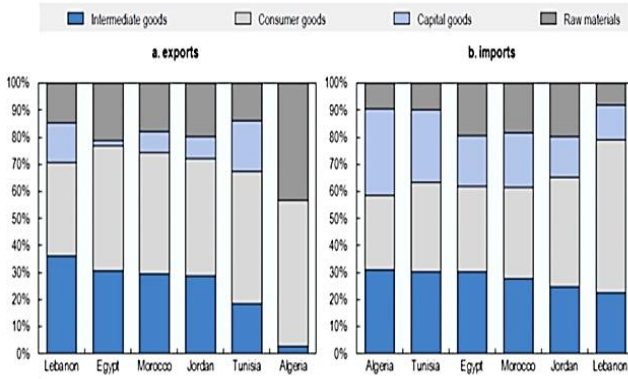


(\* باستثناء ليبيا وفلسطين).

Source : OECD based on World Integrated Trade Solutions Database (WITS).

### الشكل (9)

مكونات التجارة الخارجية في دول حوض جنوب المتوسط\* خلال الفترة (2015-1995) (%)



(\* باستثناء ليبيا وفلسطين).

Source : OECD based on World Integrated Trade Solutions Database (WITS).

إضافة إلى ذلك، فإن هذه المجموعة من البلدان شهدت تعزيز إدماج الشركات في سلاسل القيمة العالمية كوسيلة لتحقيق هدف التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة والشاملة، حيث عمل صناع السياسات في تلك المجموعة من الدول على تبني السياسات الرامية إلى دمج اقتصاداتهم في شبكات التجارة والاستثمار والإنتاج العالمية. نتيجة لذلك، فإن بعض تلك الدول حققت تقدماً كبيراً في الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. يختلف أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، على التنمية الاقتصادية، من دولة إلى أخرى حسب المكونات السلعية للصادرات في هذه الدول.

في المقابل اهتمت دراسة أخرى<sup>(10)</sup>، باستعراض التشخيص القطاعي للدول العربية في شمال أفريقيا في إطار سلاسل القيمة العالمية، بهدف عرض الفرص والتحديات المرتبطة ببناء سلاسل قيمة إقليمية خاصة بكل قطاع من القطاعات وكيفية تطويرها. شملت الدراسة كل من قطاعات النسيج والألبسة، والموارد المنجمية، واستخراج البترول والغاز وتحويلهما، وقطاع الطاقة المتجددة، وقطاع الزيوت الأساسية ومشتقاتها، والفاكهة والخضروات ومشتقاتها، والحبوب، والسكر، ومصايد الأسماك، وصناعة السيارات، والطيران.

أوضحت نتائج الدراسة أن اندماج كل من الجزائر وليبيا وموريتانيا يتم في المراحل الأخيرة للإنتاج. ذلك لأن هذه الدول تقوم بتصدير المواد الخام الأولية مثل النفط والغاز (الجزائر وليبيا)، والمعادن ومنتجات الصيد (موريتانيا). بينما تقوم هذه الدول باستيراد معظم

10 الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2018، "مؤهلات سلاسل القيمة الإقليمية في شمال أفريقيا: التشخيص القطاعي".

9 OECD, 2018, Making global value chains more inclusive in the MED region: The role of MNE-SME linkages.

3. يتكامل مع ما سبق التركيز في نهج مفاوضات تحرير التجارة الدولية والاتفاقيات التجارية الثنائية على دعم التكامل الرأسي فيما بين الدول العربية وبعضها البعض من ناحية وفيما بينها وبين العالم من ناحية أخرى بهدف تعزيز دور سلاسل القيمة العالمية.
4. تحسين البيئة والمناخ الاستثماري في الدول العربية، بهدف جذب المزيد من التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر لدول المنطقة لاسيما تلك التي تستهدف تعميق الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.
5. اتباع السياسات الهادفة لتحسين مستويات وصول المستثمر المحلي والأجنبي إلى التمويل، وكذلك المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
6. اتباع السياسات الرامية إلى الحد من الاختلالات في أسعار الصرف.
7. أهمية الاستثمار في رأس المال البشري بهدف تحسين مستويات المهارة الفنية والابتكار لدى الخريجين العرب، من خلال اتباع سياسات تعليمية تهدف إلى رفع مستويات جودة التعليم والتدريب والانفتاح على العالم الخارجي حتى تتماشى قدرات الخريجين مع احتياجات أسواق العمل.
8. إصلاح المنافذ الجمركية من خلال تطبيق أحدث أساليب التقنية الحديثة، إضافة إلى تحسين الإجراءات في تلك المنافذ، وتعزيز هيكل الموائم وإداراتها، الأمر الذي يؤدي إلى خفض مستويات الوقت والتكلفة.
9. تبني المعايير والمقاييس الدولية فيما يخص قبول السلع بالمنافذ الجمركية.
10. سن وتفعيل قوانين الملكية الفكرية، وذلك لما لها من دور كبير فيما يتعلق بالاندماج في سلاسل القيمة العالمية.
11. اتباع السياسات الزراعية الهادفة نحو دمج أصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل القيمة الزراعية، من خلال منحهم بعض الدعم وخاصة في مجال الإرشاد الزراعي والحصول على التمويل .

احتياجاتها من السلع تامة الصنع والمنتجات الضرورية لصناعاتها المحلية. إضافة إلى ذلك، فإن الأداء الاقتصادي لتلك المجموعة من الدول مرتبط بالتطورات في الأسعار العالمية للمواد الخام والنفط وأداء الاقتصاد العالمي بصورة عامة.

أوضحت الدراسة أنه على الرغم من أن معظم دول شمال أفريقيا بذلت الكثير من الجهود المتعلقة بتسهيل التبادل التجاري ومراجعة الإطار المؤسسي من أجل زيادة مستويات التكامل الإقليمي، وتحسين مستويات البنية التحتية الخاصة بقطاع النقل، إلا أنه هناك حاجة لتعزيز الأثر الاقتصادي لاندماج هذه الدول في سلاسل القيمة العالمية ليصل إلى المستويات المثلى المحققة في البلدان النامية الأكثر انخراطاً في سلاسل القيمة العالمية، وهو ما يتطلب المزيد من الدراسة المستفيضة على المستوى القطاعي، ويحتاج إلى وجود رغبة قوية لدى حكومات تلك الدول للاندماج بشكل مؤثر في سلاسل القيمة العالمية بهدف تحقيق تكامل إقليمي أكثر عمقاً، وتحسين الأحوال والظروف الداخلية.

### أهم المقترحات على صعيد السياسات لتحسين مستويات اندماج الدول العربية في سلاسل القيمة العالمية

في ضوء ما سبق، تتضح أهمية تركيز صناعات السياسات في الدول العربية على تحفيز مستويات اندماج الدول العربية في سلاسل القيمة العالمية بهدف تحسين معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة مستويات الإنتاجية، والتحرك باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة. في هذا السياق، يُمكن الإشارة إلى عدد من التوصيات من بينها:

1. التركيز على إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على واردات السلع الوسيطة والرأسمالية بما يعزز المكاسب على صعيد الانتاجية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، بحسب ما تشير إليه أفضل التجارب الدولية ومن أبرزها التجربة الكندية<sup>(11)</sup>.
2. تبني منهج متكامل في تحرير التجارة يركز على تحرير تجارة الخدمات (النقل، التأمين، الشحن، الاتصالات) جنباً إلى جنب مع تحرير تجارة السلع، حيث تساهم تجارة الخدمات في زيادة مستويات القيمة المضافة وهو ما يعزز من أداء سلاسل القيمة العالمية. يُشار إلى أن جهود الدول العربية على صعيد تحرير تجارة الخدمات قد توجت مؤخراً بإقرار الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية كاتفاقية مستقلة عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. من شأن تفعيل العمل بهذه الاتفاقية أن يساعد على المزيد من اندماج الدول العربية في سلاسل القيمة العالمية.

<sup>11</sup> Miroudot, s. ET AL. (2013). "Trade Policy Implications of Global Value Chains", OECD Trade Policy Papers No. 161, Dec.

### الشكل (10)

الانتقال إلى المشاركة المتقدمة في سلاسل القيمة العالمية: بعض الأمثلة على السياسات الوطنية الداعمة

الصناعات التحويلية والخدمات المتقدمة إلى أنشطة الابتكار	الصناعات التحويلية المحدودة إلى الصناعات التحويلية والخدمات المتقدمة	السلع الأولية إلى الصناعات التحويلية المحدودة	المؤشرات الأساسية
أولويات السياسات			
الاستثمار الأجنبي المباشر: اعتماد سياسة داعمة للاستثمار وتحسين مناخ الأعمال			
التمويل: تحسين إمكانية الحصول على تمويل من البنوك	التمويل: تحسين إمكانية حصول الشركات المحلية على التمويل السهمي		الموارد الطبيعية
تكلفة العمالة: تجنب اللوائح الجامدة والاختلال في أسعار الصرف	المهارات الفنية والإدارية: التعليم، والتدريب، والانفتاح على المهارات الأجنبية	المهارات المتقدمة: التعليم للابتكار؛ والانفتاح على المواهب الأجنبية	
الحصول على المدخلات: خفض الرسوم الجمركية وإصلاح خدمات الإجراءات غير الجمركية	التوحيد القياسي: توحيد المعايير أو قبولها قبولاً مشتركاً		حجم السوق
الوصول إلى الأسواق: التماس اتفاقيات تجارية	الوصول إلى الأسواق: تعميق الاتفاقيات التجارية (تغطي الاستثمار والخدمات)		
البنية التحتية للتجارة: الإصلاحات الجمركية، وتحرير خدمات النقل، والاستثمار في الموانئ والطرق	خدمات لوجستية متقدمة: الاستثمار في البنية التحتية للنقل متعدد الوسائط، وتحرير خدمات النقل		الموقع الجغرافي
الربط الأساسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال: تحرير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال	خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتقدمة: التوسع في الإنترنت عريض النطاق فائق السرعة		
الحوكمة: تشجيع الاستقرار السياسي	الحوكمة: تحسين القدرة على التنبؤ بالسياسات العامة		المؤسسات
اعتماد معايير: إنشاء نظام تقييم الامتثال	العقود: تعزيز إنفاذ العقود	حقوق الملكية الفكرية: ضمان الحقوق	

المصدر: البنك الدولي (2019)، "تقرير عن التنمية في العالم 2020: التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية".

للاطلاع على الإصدارات الأخرى من هذه السلسلة برجاء زيارة الموقع

الإلكتروني لصندوق النقد العربي من خلال الرابط التالي:

[www.amf.org.ae](http://www.amf.org.ae)

صدر من هذه السلسلة:

- العدد الأول: النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من خلال زيادة فرص نفاذها إلى التمويل. (مارس 2019).
- العدد الثاني: رقمنة المالية العامة. (أبريل 2019).
- العدد الثالث: العدالة الضريبية. (مايو 2019).
- العدد الرابع: أمن الفضاء السيبراني (يونيو 2019).
- العدد الخامس: المدن الذكية في الدول العربية: دروس مستوحاة من التجارب العالمية (يوليو 2019).
- العدد السادس: استقلالية البنوك المركزية (سبتمبر 2019).
- العدد السابع: الاندماج في سلاسل القيمة العالمية (أكتوبر 2019).